

### الخطر يحدق بالمحيطات

توفر محيطات العالم نصف أوكسجين كوكب الأرض، وتقدر خدمات النظم الإيكولوجية بحوالي 5 إلى 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم. وقد زودت مصائد الأسماك في عام 2008 ما يقارب 3 بلايين شخص - أي حوالي نصف سكان العالم - بما لا يقل عن 15 في المائة من البروتين في نظامهم الغذائي. كما شغلت ما يقارب 540 مليون شخص (8 في المائة من سكان العالم). وفي غرب أفريقيا وجزر المحيط الهادئ، تعد مصائد الأسماك مصدر ما يزيد على 30 في المائة من إيرادات الصادرات السنوية، وتوفر سبل المعيشة المحلية لمئات الآلاف من الأسر التي تعيش في السواحل. وبالإضافة إلى توفير دخل سنوي قدره 100 بليون دولار من مبيعات الأسماك والنبات المائي، توفر الموارد البحرية والساحلية ما يقارب 3 تريليونات دولار من السلع والخدمات الاقتصادية السنوية، زيادة على ما تقديره 21 تريليون دولار سنويا من خدمات النظم الإيكولوجية غير السوقية. وأخيرا وليس آخرا، تعد المحيطات أكبر بالوعة كربون في العالم، إذ تمتص ما يقارب 30 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم.

وبالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة، يعد تحسين الإدارة الساحلية هو التطوير الذي لا بد منه للتكيف مع تغير المناخ. لكن بالنسبة للمجتمعات المحلية الساحلية سواء في البلدان الغنية أو البلدان الفقيرة، تعد المحيطات أمرا أساسيا للمعيشة والثقافة والتقاليد والهوية.

ولهذه الأسباب وغيرها، تتطلب عمليات الانتقال الوطنية إلى التنمية المستدامة أن تكون المحيطات في صحة جيدة ومفعمة بالحياة. غير أن محيطات العالم تواجه في الوقت الراهن عددا من التهديدات الخطيرة منها:

- الممارسات غير المستدامة في صيد الأسماك - فتآكل رصيد الأسماك في العالم يفضي إلى ما لا يقل عن 50 بليون دولار من الخسائر سنويا؛
- ضياع الموائل الساحلي وتحوله، لاسيما فيما يتعلق بنبات - القرم البحري، والأعشاب البحرية، والشعاب المرجانية (التي قد تندثر بحلول عام 2050، إذا استمر الوضع على ما هو عليه)؛
- نشوء الطبقات والتحمض، بسبب تغير المناخ (فقد أصبحت المحيطات أكثر حموضة بمقدار 30 في المائة منذ بدء الثورة الصناعية؛ وقد تزيد حموضة المحيطات

موارد المحيطات أساسية في معيشة الملايين من البشر - لاسيما في البلدان النامية. غير أن:

- الإدارة غير المستدامة لمصائد الأسماك العالمية تكبد الاقتصادات والمجتمعات المحلية المعتمدة على الأسماك خسائر سنوية تقدر بحوالي 50 بليون دولار،
- وإذا كانت الشعاب المرجانية المدارية لا تحتل أكثر من 1 في المائة من مساحة البيئة البحرية، فإنها توفر موئلا لما تقديره 25 في المائة من كافة الأنواع البحرية المعروفة. وتساعد أيضا على تخفيف أثر الأعاصير وأمواج التسونامي، والأمواج العاتية وغيرها من مخاطر الكوارث الساحلية المرتبطة بالمياه. وللأسف، تعرض للتلف خمس الشعاب المرجانية في العالم بدرجة تستعصي على كل علاج. ولعل بقاء كافة الشعاب المرجانية معرض للخطر بحلول عام 2050، إذا استمر الوضع على ما هو عليه.
- وتشير الأبحاث الحديثة إلى أن محيطات العالم قد أصبحت أكثر حموضة بمقدار 30 في المائة منذ بدء الثورة الصناعية. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن حموضة المحيطات قد تزيد بقدر إضافي معدله 150 في المائة بحلول عام 2050. وقد تجد العديد من النظم الإيكولوجية الهشة نفسها في مواجهة تحديات غير مسبقة في التكيف في العقود القادمة. وقد لا تقوى كل هذه النظم الإيكولوجية على التصدي لهذه التحديات.
- وإذا كان التنوع البيولوجي في 11.5 في المائة من المناطق البرية في العالم مشمول بترتيبات المناطق المحمية، فإن الموائل البحرية المحمية بترتيبات من ذلك القبيل لا تتعدى ما يقل 0.5 في المائة.

بقدر إضافي معدله 150 في المائة بحلول عام 2050؛

- التلوث لاسيما بالمواد المغذية والبلاستيك؛
  - تتسبب الأنواع المائية الدخيلة التوسعية، لاسيما منها تلك المحمولة في مياه صابورات السفن وهياكلها في ما تقديره 100 بليون دولار من الأضرار التي تلحق الهياكل الأساسية والنظم البيئية وسبل المعيشة سنويا.
- ومعظم هذه المشاكل يمكن أن تعزى إلى قصور آليات السوق: فالمحيطات مورد من موارد الملكية المشتركة، لا يمكن امتلاك مساحاته الشاسعة، ولا يسهل استبعاد الموردين والمستهلكين منه.

## برنامج حوكمة شؤون المياه والمحيطات التابع للبرنامج الإنمائي

قام البرنامج الإنمائي، من خلال ملف المياه الدولية المشترك بين البرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية:

- بدعم أول لجننتين للنظم البيئية البحرية الكبيرة، وكنلتها في أفريقيا؛
- وبرمجة الإدارة المتكاملة للسواحل التي تغطي في الوقت الراهن ما يقارب 11 في المائة من سواحل شرق آسيا (بهدف بلوغ 20 في المائة بحلول عام 2015)؛
- واعتماد استراتيجية التنمية المستدامة لبحار شرق آسيا؛
- ودعم البرنامج العالمي لمياه الصابورة الذي يساعد ذوي المصلحة من القطاع العام والقطاع الخاص لتطوير القدرة المؤسسية التي هم بحاجة إليها للامتثال للاتفاقية العالمية المعنية بمياه صابورة السفن ورواسيها التي دخلت حيز النفاذ. وقد استقطبت هذه البرامج مستويات كبيرة من التمويل من القطاع العام والقطاع الخاص على السواء.
- ففي منطقة الدانوب/حوض البحر الأسود، والبحر الأصفر، وبحار شرق آسيا الأخرى، عبثت البلايين من الدولارات للحد من التلوث والإفراط في استغلال الموارد السمكية، وضياح الموائل، في الوقت الذي يتم فيه تشجيع تربية الأحياء المائية.
- وجمع في إطار هذه البرامج تمويل بلايين الدولارات للاستثمار في البحث والتطوير المتعلق بتكنولوجيات جديد لمعالجة مياه الصابورة.
- وفي قيامها بذلك، أظهرت البرمجة الدولية والوطنية في مجال المياه والتي يدعمها البرنامج الإنمائي قوة التغيير الناجمة عن إصلاح حوكمة شؤون المحيطات للتصدي للتهديدات التي تواجهها المحيطات في العالم. وأثبتت أن بالإمكان توظيف ملايين الدولارات من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى جانب بلايين الدولارات المقدمة في إطار التمويل المشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص لتمكين المجتمعات المحلية في المناطق الساحلية، مع الحفاظ على سبل المعيشة وتحسين الظروف البيئية.

ونتيجة لذلك، سيكون بإمكان الدول الأعضاء -المشاركة والمساهمة في عدد من المبادرات البالغة الأهمية بشأن المحيطات، سواء منها المبادرات القائمة أو المبادرات الجديدة، ومنها:

- [مخطط استدامة المحيطات والسواحل؛](#)
- [مبادرة الكربون الأزرق؛](#)
- [برنامج المياه الدولية التابع لمرفق البيئة العالمية؛](#)
- [الشراكة العالمية من أجل المحيطات التابعة للبنك الدولي؛](#)
- [المنتدى العالمي لإدارة المغذيات؛](#)
- [التزام واستراتيجية هونولولو بشأن القمامة البحرية؛](#)

لحسن الحظ فإن هذه المشاكل لها حلول - تتمثل في تحسين الحوكمة الوطنية وعبر الوطنية لموارد المحيطات والمياه.

- والأمر يتوقف على مدى رغبة المؤسسات العامة وقدرتها على الاستعاضة عن السياسات التي تسمح بالاستغلال المفرط لموارد المحيطات بسياسات تشجع الإدارة المستدامة لهذه الموارد. ويكتسى إحرار تقدم في هذا الصدد أهمية بالغة لا سيما في ثلاثة مجالات:
- الاستعاضة عن الإعانات التي تشجع الاستغلال المفرط لموارد المحيطات بسياسات تشجع حفظ الموارد وتجديدها؛
- بذل جهود قوية لتعميق القدرة المؤسسية للهيئات عبر الوطنية والوطنية والمحلية المكلفة برسم وتنفيذ هذه السياسات؛
- توعية كافة الأطراف ذات المصلحة - الحكومات، والشركات الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، والدوائر الأكاديمية، وعامة الناس - بمخاطرة التهديدات المحدقة بمحيطات العالم وتوعيتها أيضا بجهود التصدي.

ومن العناصر المهمة للغاية في جهود التصدي هذه ما يلي:

- إحرار تقدم سريع في تصميم وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية منخفضة الانبعاثات ومقاومة للمناخ؛
- إحرار تقدم نحو القضاء على تشوهات السوق من قبيل إعانات مصائد الأسماك، أو تخفيضها على الأقل تخفيضا ملموسا، مع القيام في آن واحد بتوسيع نطاق استخدام الأدوات الاقتصادية التي ثبتت نجاعتها من قبيل ضرائب التلوث، ورخص التلوث القابلة للتداول التجاري، والحصص الفردية لصيد الأسماك القابلة للتحويل، وأداء مقابل خدمات النظم البيئية.
- الشروع في مبادرات جديدة للمحيطات، للتشجيع على إصلاح شؤون المحيطات وتحسين البيئة التمكينية لاستثمار القطاع العام والقطاع الخاص (بما في ذلك عن طريق مبادرة 'الكربون الأزرق')
- تعزيز الإرادة السياسية والالتزام لدى كافة الأطراف ذات المصلحة - الحكومات، والشركات الخاصة، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والدوائر الأكاديمية - للمعالجة الجدية لهذه القضايا.

## ما الذي سيحدث في 'مؤتمر ريو + 20'؟

- ستتاح للدول الأعضاء وغيرها من المشاركين في 'مؤتمر ريو + 20' - الذي يصادف الذكرى السنوية العشرين لاعتماد [اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار](#) - فرصة لتحسين:
- فهم أسباب التهديدات المحدقة بالمحيطات وآثارها - من حيث أبعادها الاجتماعية وكذا الإيكولوجية والاقتصادية، ولاسيما بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية؛
- والاعتراف بأهمية إصلاح الحوكمة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية لتحسين إدارة موارد المحيطات وحفز القطاع الخاص والقطاع العام على توفير التمويل اللازم للتصدي لهذه التهديدات.

• مبادرة الاقتصاد الأخضر في عالم أزرق التابعة للأمم المتحدة.

معلومات جهة الاتصال: أندرو هـدسن، رئيس برنامج حوكمة شؤون المياه والمحيطات التابع للبرنامج الإنمائي ومنسق الأمم المتحدة لشؤون المحيطات، مكتب البرنامج الإنمائي للسياسات الإنمائية، [Andrew.Hudson@undp.org](mailto:Andrew.Hudson@undp.org).